

سياسات صناعة الجوع في العالم الثالث وأثارها الاجتماعية

٣ / ٣



صالح علي العكاش

التكوينات وهي التكوينات الاجتماعية الريفية والتي تتمركز حول العشيرة أو الطائفة .

ثم النموذج الثالث وهي التكوينات الاجتماعية البدوية ونجدها أكثر تمركزاً حول القبيلة أو العشيرة كأساس للتنظيم ، ومن ثم الولاء ، والسلوك السياسي .

وبعد ذلك كله نجد أن هذه النماذج جميعها تختزل نفسها في المعايير القربانية الضيقة (الأسرة ، العشيرة ، القبيلة) أو الدينية (المذهب ، الطائفة ، الطريقة) أو العرقية (السلالة ، العنصر ، الأصل القومي) وهذه جميعها لا تخدم الإنسان المسلم ، خاصة في ظل التحولات المتصاعدة اطرادياً في الوطن العربي والإسلامي .

٢ - الحرمان النسبي :

يقصد بالحرمان النسبي عدم إشباع الحاجات بكيفيات نفسية سليمة ، وغالباً ما يكون هذا الحرمان له وظائف نفسية سلبية متعددة أقلها وقعاً أن المحروم عادةً ما يكون إسقاطياً في تعليقاته وتفسيراته لما حوله ، وغالباً ما يجعل نفسه (كبش فداء) للظروف المحيطة ، ونظريات الحرمان النسبي تتعدد تعريفاتها ولكنها في مجملها عادةً ما تؤخذ كإطار تفسيري نظري لأنماط وأساليب التفاعلات الاجتماعية السلبية ، فاتجاهات التعصب مثلاً لا تنشأ نتيجة الحرمان الموضوعي ، ولكن تنشأ من الشعور الذاتي للشخص بأنه محروم نسبياً أكثر من بعض الأشخاص الآخرين في الجماعات الأخرى .

لا يبدأ في المدن ، وإنما في الريف . فإذا لم يكن هناك استراتيجيات لتنمية الريف ، فإن طوفان المهاجرين سيستمر ، وما لم يتم امتصاص هذا الطوفان واستيعابه في القطاعات الإنتاجية والخدمية الحديثة ، فإنه سيكتف من حصار المعدين حول المدن العربية ، وسيزداد هذا الحصار إحكاماً وتعقيداً مع مولد جيل آخر من أبناء المهاجرين في الأحياء المدممة جيل تشد لديه التطلعات إلى حياة أفضل ويرتفع لديه الحرمان النسبي والمطلق وتتعمق الإحباطات في تحقيق أحلامه ، وهذه باختصار هي معادلة الانفجار - وقد سمعنا عن بؤادر هذه المعادلة في انتفاضة الجياع التي اجتاحت المدن المصرية الكبرى من الإسكندرية إلى أسوان ١٩٧٧م ، ثم تونس مرتين عام ١٩٨٧م ، وفي المغرب ١٩٨٤م والسودان عام ١٩٨٥م .

سادساً : الآثار الاجتماعية لهذه السياسات :

١ - التكوينات الاجتماعية غير المتناسقة :

نتيجة للتشوهات التي حدثت في مسيرة التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي خلال القرنين الأخيرين ، نلاحظ أن التكوينات الاجتماعية العربية الإسلامية بشكلها العام غير متناسقة في خصائصها الرأسية للوحدة الواحدة أو تقسيمها الأفقي المجتمعي العام . ومن ذلك ، مثلاً ، نجد أن التكوينات الاجتماعية الحضرية في بعض الأقطار أكثر نزوعاً إلى تمركزها حول وحدة اجتماعية معينة تشترك مع أعضائها في تكوين منطق لأساسها ومن الممكن أن نطلق مجازاً على هذا النموذج الاجتماعي (الطبقة) وهي أيضاً نموذج لوحدة أساسية للتنظيم الاجتماعي - الاقتصادي ، ومن ثم السلوك السياسي . ونجد أيضاً نموذجاً ثانياً من هذه

المجموعة الثانية : هي الأقطار المخلخلة سكانياً والمتكدسة حضرياً ومن أمثلتها العراق والسعودية وليبيا والسودان . وهي رغم أن اقتصادها ينمو أو هو قابل للنمو بسرعة إلا أن هذا النمو يصطدم بسقف معين لن يتجاوزه ، بسبب نقص السكان الوطنيين القادرين على المساهمة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الحديثة . ويضاعف من هذه المشكلة أن عدد السكان محدود في الريف ، وحيث الحاجة إليهم هناك ماسة وفرص العمل الزراعي متوافرة ، إلا أنهم ينجذبون إلى المدينة حيث لا حاجة حقيقية إليهم ، ولكن حيث إغراءات الحياة متنوعة .

المجموعة الثالثة : هي مجموعة أقطار الخليج النفطية (باستثناء السعودية) حيث هناك تخلخل سكاني حاد .

والمشكلات الموجودة في كافة المدن العربية وإن تفاوتت نسبتها ليست هي تضخم حجم المدن (رغم وجود الأقيسة المختلفة الموضوعية لتحقيق تناسب حجم المدن وترتيبها ومزاياها الأخرى) ولكنها ضالة القاعدة السكانية الوطنية أصلاً . فالموارد المالية لهذه المجموعة على وجه الخصوص منذ الاستقلال (الستينات والسبعينات) أكبر من طاقة اقتصاداتها على الاستيعاب ، وبرامجها التنموية أضخم مما تستطيع قوة العمل البشرية الوطنية أن تضطلع بها ، لذلك لجأت ، ولا تزال ، إلى طلب قوى العمل البشرية الأجنبية على نطاق واسع ولقد تضخمت هذه العمالة في السنوات الأخيرة وبخاصة غير العربية منها (من شرق آسيا وجنوبها) بشكل أخل بكل الخصائص البنوية الديمغرافية وقد خصصت لهذه الاختلالات الجهرية أبحاث أكاديمية واسعة . والعنصر الأساس لهذه المشكلات هو أن نجاح استراتيجية حضرية

خامساً : تشويه الخصائص البنوية الديمغرافية :

إلى منتصف القرن التاسع عشر - أي بداية الاختراق الأوروبي المكثف - كان حجم السكان مستقرًا عند حوالي (٣٥) مليون نسمة^(١) ، يزيدون قليلاً ولكن عددهم ظل لقرون طويلة يتراوح حول هذا الرقم . وهذه الحالة المستقرة لحجم السكان هي ما يعرف في الأدبيات الديمغرافية باسم (التوازن التقليدي) وهو توازن تصف به المجتمعات التقليدية . ولقد أثرت التحولات الديموغرافية غير المتوازنة في الوطن العربي بصورة سلبية مباشرة وغير مباشرة في الخصائص الديمغرافية الجوهرية حيث يأتي أول أثر من تلك التحولات على الخصائص البنوية هو (الفقر) حيث أكدت دراسة (محمد عباس^(٢)) أن أكثر من (٧٣) مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر وهذه الخاصية لوحدتها تمثل أكبر تشويه من تشويهات الخصائص البنوية الديمغرافية والتي يتبعها آثار سلبية لا تعد ولا تحصى ففي مناخ كهذا تحرم المجتمعات من تلبية الحاجات الحقيقية ، وتفترق حياتهم إلى (الأمن) و (الضمان) وتدحر القيم العليا والمعالي وما إلى ذلك . كما أكدت دراسات عديدة على وجود علاقة بين الفقر والإعاقة والاحتراف بكافة درجاته وأنماطه .

أما الأثر الثاني فهو تقسيم الوطن العربي ديمغرافياً إلى ثلاث مجموعات غير متجانسة فأصبح لاختلافها مردودات سلبية للغاية على الخصائص البنوية الديمغرافية وهذه المجموعات هي كالاتي :

المجموعة الأولى : هي الأقطار المكتظة سكانياً والمتكدسة حضرياً في الوقت ذاته ومن أمثلتها مصر والمغرب والجزائر وتونس .